الأقليات وحقوق الأنسان

الدكتور ابوبكر احمد باقادر
استاذ مساعد علم الاجتماع
مدير معهد شئون الاقليات الاسلامية
جدة - المملكة العربية السعودية

ان المشكلة الكبرى التي تواجه الباحث الذي يحاول دراسة مشكلة «الاقليات» هي وضوح المفاهيم لمعنى «أقلية». لهذا المفهوم فان الاقلية ستعرف بالنسبة العددية لمجموع السكان ونسبة توزيع القوى بينهم. لذا فان الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا سوف لاتعتبر أقلية في نظرنا. وسنواجه نفس المشكلة في ماذا يقصد بـ «حقوق الانسان». وايضاً مراعاة للسهولة فاننا سنعرّف حقوق الانسان بأنها الحقوق الأساسية كما صرح بها من قبل الاعلان العالمي لحقوق الانسان. و يتصل بهذه الحقوق، حماية الأقليات التي عرفتها لجنة حقوق الانسان:

«..هي حماية المجموعات المستضعفة التي وإن كانت ترغب بصفة عامة بالمساواة في المعاملة بالأكثرية الا انها ترغب في بعض المعاملة الخاصة من أجل أن تحافظ على خصائص تملكها تميزها عن الأكثرية، وهذه الحماية أيضا للأفراد الذين ينتمون لهذه المجموعات و يرغبون في نفس الحماية. وهذه المعاملة الخاصة لمثل هذه الجماعات أو الأفراد المنتمين لهذه الجماعات يمكن تبريرها حينما تكون لصالح الحفاظ والانعاش للجماعة ككل. والخصائص التي تبرز مثل هذه الحماية: الجنس والدين واللغة، وحتى تؤهل أقلية لهذه الضمانات لابد أن يكون ولاء أعضائها لحكومة الدولة غير مقسم، وأن يكونوا من

مواطني الدولة. ولو أرادت أقلية أن تستوعب في الأكثرية ومنعت، فان هذا يصبح تمييزاً وتفرقة ويجب أن يعامل كذلك».

و يعرف منع التفرقة «بأنه الحماية من أى فعل يحرم الأشخاص أو مجموعات من الناس من المعاملة المتساو ية التي يمكن أن يرغبوا فيها».

مما يؤسف له، أنه بالرغم من وجود مجموعات منذ فجر التاريخ تعيش تحت ظروف الأقليات فان فكرة حماية الأقليات ومنع التفرقة كمشكلة انسانية تكونت كموقف جاد فقط بعد فضائح النازية والابادة الجماعية لبعض الفئات. هذه الابادات الجماعية حركت الشعور الأوروبي في أعماقه ضد الاستخفاف بالمعاملات الانسانية في تصرفات قوى المحور قوميا وعالميا مما أنتج هزة في ضمير أوروبا الليبرالية. ولذا فانه في نهاية الحرب كانت هنالك رغبة طبيعية للتحقق من أن هذه التجارب المريرة لن تتكرر ولا بد من وجود ضمانات للحقوق الانسانية الأساسية.

ان نمو اغراض حماية الأقليات تحت عصبة الأمم كان سياسياً أكثر منه إنسانيا. لذا فانه في المراحل الأولى كانت حماية الأقليات مخصصة ومحددة لمجموعات معينة. فمثلا استخدام الألمان الاقليات الألمانية في أسبانيا و بولندا ورومانيا وايطاليا والدول الأوروبية الأخرى لخلق المناخ الملائم لتسهيل تدخل النازية في الشؤون الداخلية لتلك الدول وتحقيق أطماعها التوسعية. بمعنى أن الأقلية الألمانية كانت تستخدم للتدخل وكجواسيس لصالح ألمانيا حتى عرفوا «بالطابور الخامس». ولم يكن ولاؤهم لحكوماتهم ولكن لألمانيا. وكنتيجة لذلك فان قضية الأقليات في أوروبا قد استغلت وحركت بشدة حتى أصبحت سبباً لشقاء كثير من الناس ونجم عنها تهجير جماعات متزايدة.

ولم تعتبر الأقليات نفسها بعد الحرب العالمية الثانية مصدراً للحروب ما لم تستخدمها دولة تتحدى الحدود القائمة، و بذلك لم يعد هنالك شعور بأهمية حماية الأقليات على الصعيد السياسي الذى كانت الحاجة إليه أكثر وضوحا في نهاية الحرب العالمية الاولى. واصبح الاهتمام منصبا على عبارات ضمان حماية بعض الأقليات، ولكنه عمم بعد ذلك ليشمل كل الاقليات بغض النظر عن العرق والجنس والدين.

ولما كان اهتمامنا في هذا البحث يدور حول أحوال الأقليات الدينية وخاصة المسلمة في العالم فانه قد يكون من أهم العوامل التي تحدد وضع الأقليات الدينية هي الدرجة التي تقبل فيها كمجموعة دينية. ولسوء الحظ، لم يسجل لنا التاريخ دينا واجه نفسه بهذا السؤال حيث أن وضع غير المؤمن (واجب) الشجب فيما عدا الاسلام. فنحن نجد منذ الحضارات القديمة أن الجاحد هو العدو وأن الاتصال به لا يكون في غير الحرب وأن مصيره العبودية أو الموت والأخير هو الأكثر حدوثا حتى بعد الأسر. وفي حالات قليلة كما حدث في عهد الامبراطورية المصرية السابعة عشرة (١٥١٠ ــ ٢٢٤ قبل الميلاد) كان هنالك تسامح في الاحتكاك بالكفار ولكن على أساس أغراض مرتجلة ولمدة التجارة وعلى أساس أنهم برابرة وغير انسانيين.

أما بالنسبة للأديان الرئيسية فاننا نجد طبقتين من الأديان العالمية (المسيحية والبوذية) والأديان العرقية (اليهودية والهندوكية) وكل من المسيحية والبوذية تشجب الجاحد دينيا. فالمسيحية تحدد النجاة عن طريق المسيح فقط، ولذا فان الجاحد محكوم عليه بالعذاب. ولكن هنالك بعض علماء اللاهوت المسيحيين الذين حاولوا ايجاد طريق لا يواء غير المسيحي فقال «جوستن مارتير» الناسك بأن المسيح الكلمة موجود في كل انسان بدرجة متفاوتة ولكن حمى حروب العقيدة في أول عهود المسيحية انهت كل المحاولات الى الفشل حينما صرح سيبرون بأنه لا يوجد ولا يمكن ان توجد نجاة خارج الكنيسة الرومانية. ان مبدأ سيبرون لا يزال حتى اليوم هو المسيطر على الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتينية. وأن المسكونية الحديثة تحاول دفع الكنيسة الكاثوليكية لتخفيف احتكارها المعلن لرحمة الله لمن هم خارج حظيرة الكنيسة الكاثوليكية. واجابة لهذا حاول «كارل راهر» توسيع دائرة الرحمة لمن هم خارج الكنيسة الكاثوليكية ولكن هدفه بكل تأكيد كان يسعى الى حصر النقاش المسكوني بين المذاهب المسيحية فقط وليس بينها و بين الأديان كلها. ومازالت الكنيسة الارثوذكسية والبروتستانتية مع الموقف الكاثوليكي بينما البوذية لم تعالج المشكلة بعد.

أما الأديان العرقية فهي أكثر شدة في شجب الجاحد، وهذا الشجب ديني وعلماني، ولكونها أدياناً عرقية فانها تفهم نفسها كلاهوت وتاريخ وثقافة وتركيب عرقي اجتماعي.

ففي العقيدة الهندوكية يدعى الجاحد «مليش» وهو محروم من كل حق، وعليه ان يعيش في الظلام بعكس الهندوكي.. وحتى «السوادرا» ــ أوضع طائفة في السلم الديني الهندي ــ لهم مقام في النظام الاجتماعي الهندوكي، وفي قانون الكرما، ولكن المليش محروم من ذلك ويجب أن يطرد من المجتمع و يقتل. فانتماؤه لغير الدين الهندوكي هو نتيجة الجهل والضلال.

أما في اليهودية فان الجاحد عدو «شعب الله المختار» والذي يجب على المؤمنين مطاردته ومهاجمته واذلاله وتحطيمه في موطنه. ومن اقوالهم ان أبناءك سيرثون الأميين (الجنتايل).. «سيحضر الأميون أبناءك على أيديهم ويحملون بناتك على أكتافهم وسيرضع الملوك أمهاتكم وسيحنون رؤوسهم الى الارض و يلعقون غبار أرجلكم».. «ولاعلان ثار الرب.. سيقف الغرباء و يطيعون رعيتك وأبناء الغرباء سيكونون حراثيك ومن يتعهد الكروم.. ستأكل ثروات الأميين، وستمص أيضا حليبهم لأن الامة والدولة التي لا تخدمك يجب أن تباد.. سأعاملهم بغضبي وسأهزهم بحمقى وسيتناثر دمهم على قميصي.. ان يوم الثأر في قلبي..» وهكذا فان العواطف الدينية اليهودية تقوم على الكراهية و بغض القوم (الجاحد) حتى أنها أصبحت هي اليهودية بعد فترة الأسر في تاريخهم.

كانت هذه صورة موقف الأديان من الجاحد، ومن المؤكد أن مواقف العقائد الرافضة قد تضطرنا الى صياغة مشكلة الاقليات الدينية بطريقة أخرى، لأنه حينما لا تقبل جالية كما تريد من الأغلبية المسيطرة عليها فان وجودها يصبح في خطر، ولكن قبل مناقشة تبعات مشاكل المواقف قد يكون من المستحسن دراسة الكيفية التي يفكر بها الاسلام تجاه الجاليات الدينية الأخرى وكيف يعاملها.

والاسلام متفرد حقيقة في موقفه من الجاحد حيث يعامل الجاحد على ثلاثة مستويات:

الأول: هو الانسانية، فالاسلام يقدم فكرة دين الفطرة ليعبر عن حكمة معينة هي أن كل الناس موهوبون من ولادتهم بدين من الله صادق وصحيح وصالح لكل زمان و بهذه الفطرة فان الناس جميعاً لديهم القدرة على الوصول لجوهر حقيقة كل الأديان.. وتبعاً لذلك فانه ليس هنالك معذور أو محروم من معرفة الله، خالقه والكل مزود من الولادة بالوسائل اللازمة لمثل هذه المعرفة.

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم:
(كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه او ينصرانه او يمجسانه).

المستوى الثاني: الاعتقاد بعالمية الوحي، فيقرر الاسلام بأن: «وان من أمة الا خلا فيها نذير» و «لقد بعثنا في كل أمة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت».. ليبين الاعتراف بألوهيته سبحانه وتعالى وأن يعبد بطاعة أوامره، ولذا فان المؤمن والجاحد يتساويان بأنهما تلاقيا وكانا هدف رسالة الله.
وعلى المستوى الثالث: يلتقي الاسلام مع الكثير من وحي اليهودية والنصرانية. وهو يعترف بأنبياء الدينين كأنبياء حقا و يعلم معتنقيه احترامهم.. صحيح أن هذا لا يؤثر في علاقات الاسلام مع معتنقي الأديان غير الابراهيمية ولكن هؤلاء وهم يمثلون قطعة كبيرة من البشرية يكون الاسلام قد وسع قناطر التقارب.

وكما يبدو لنا من هذا العرض السريع لمواقف الأديان من الجاليات الدينية فان لهذه المواقف تبعات في نوعية العلاقات والصلات الاجتماعية بين الناس، فمن العرض يتضح أن الاسلام ذو موقف متحرر ومتسامح وواقعي في نظرته لغير المسلمين، ولضرب المثل لهذا التحرر والتسامح كما ينعكس في الحياة الاجتماعية، فالاسلام يسمح «دينيا» بالزواج من الكتابية وهذه خطوة تحررية عظيمة في دين تلعب فيه العائلة دوراً أساسيا في حياته الاجتماعية. ولو درسنا عهود المسلمين لوجدنا ذلك التصور المتحرر المتسامح مرة أخرى، حيث يعطي لغير المسلمين الحرية لممارسة دينهم مع ضمان حياتهم المستقلة اضافة لامكانية الدفاع عن الدولة، وكل ماعليهم هو دفع الجزية ــ علما بأنه ليس عليهم دفع الزكاة ــ وهذه الضمانات أعطاها المسلمون المنتصرون للأهالي في المدن التي دخلت تحت لواء دولة الاسلام. وهذه الشروط تكون نظام الذمة الذي حكم علاقة المسلمين بغير المسلمين. وتبعا لمبادئه، يضمن سلامة الافراد وممتلكاتهم وحرية العبادة والاحتفاظ بمؤسساتهم العامة مثل الكنائس والمدارس الدينية. وبهذا التسامح عاش غير المسلمين يهنأون بحق تنشئة أطفالهم على دينهم وحقهم في أداء شعائرهم وطقوسهم الدينية وحق التعليم والتجمع وممارسة النشاطات العامة.

ففي مجال النشاط الاقتصادي يتساوى أمام الدولة المسلم وغير المسلم، تمتع الذمي بالحرية المطلقة في أن يزاول مهنته.. وبكل تأكيد فان نتيجة جدهم واجتهادهم لهم وليس

هنالك مايعيق استمتاعهم بثروتهم بالظهور بالغنى سواء أكان في بيوتهم أو سياراتهم أو أثاثهم أو أى شيء آخر.

وللذمي أن يعمل في أى خدمة حكومية يؤهله تدريبه لها باستثناء تلك المناصب التي تتطلب ولاء شخصياً للاسلام فانها لاتعطى له ، ومن هذه المناصب مايؤتمن فيها على ادارة الشريعة أو السياسة العامة للدولة الاسلامية، ولايمكن أن يكون الذمي رئيسا للدولة أو وزيراً لها وذلك لأهمية مايصدرانه من قرارات تمس أمن ورفاهية الدولة ككل.

وللذمي الحق في الترقية والتعبير بحيث لايؤثر على الأخلاقيات العامة.. و بذلك فان الذمي وخاصة في منزله له الحرية في أن يلهو كما يشاء وأن يستمتع بألوان الفنون المختلفة على شرط الا يكون ذلك مصدر خطر على الاخلاق العامة وأن تتدخل الدولة الاسلامية متى استشعرت ذلك.

وكنتيجة لموقف الاسلام تجاه الجاحد فاننا لانجد تاريخيا أي حادثة قتل جماعي بل اننا نشهد بقاء مجموعة جاليات دينية غير مسلمة منذ مولد الاسلام الى اليوم متمتعة كما هي بلغاتها ومؤسساتها الى اليوم، هذا مع أننا لانجد لوجود المسلمين طوال ستة قرون في أسبانيا أثراً يذكر.

واجمالا فان الحقوق الاساسية للأقليات الدينية عديدة على رأسها موقف القبول ــ كالذي يقدمه الاسلام ــ والذي يقود لحرية ممارسة الطقوس الدينية والاستقلال الثقافي واللغة والكتابة والحفاظ على المؤسسات الدينية والنظام التعليمي المستقل ان دعت الحاجة.

قد يعترض شخص ماموضحا أن معظم الدول اليوم علمانية و بذلك فاننا لسنا بحاجة لتحديد موقف الاديان تجاه بعض. و بالرغم من ذلك فان الأديان حتى في التركيب العلماني هي خلفية النظم الثقافية.. وعلى فرض أننا ألغيناها من نقاشنا فان مشكلة قبول ثقافة أو دين الآخرين هي مفتاح الحل. فان لم تقبلني ثقافياً كشيء مختلف عنك وأن تكون مستعداً لاحترامي وأن تعاملني بذلك فانك سوف لاترى لى حقوقاً كأقلية.. والحقيقة أنه بالرغم من وجود العديد من الدول العلمانية فان ارثهم الثقافي يجعلهم يتحيزون في معاملتهم ضد الاقليات.

وللأقليات المسلمة في العالم الحق الذي لا يمكن انكاره في حرية ممارسة دينهم وتقديم كافة التسهيلات لأداء صلاتهم اليومية والصيام خلال شهر رمضان خلال ساعات العمل.. وحقهم في الاختبارات الثقافية من الحياة العامة في المجتمع الذي يعيشون فيه بقدر ما يسمح بذلك الاسلام وان لا يكرهوا على شيء يتنافى مع تعاليمه مثل ما تفرضه المدارس البريطانية على البنات المسلمات من ارتداء الملابس القصيرة وكشف الرأس كشرط للقبول في المدارس مع أنها ضد رغبتهن وثقافتهن الاسلامية! والحفاظ على لغة الاقلية التي في العديد من الحالات تعتبر رمزهم الوحيد للذاتية ووضعهم كجالية، ولهم حرية الحفاظ على مؤسساتهم كالاوقاف ومحاكم الشريعة على الأقل فيما يحصل بين المسلمين، وفي الاحوال الشخصية أن يكون لهم نظام تعليمي يؤكد استمراريتهم الثقافية والدينية، ومن حقوقهم أن يدرس الاسلام في المدارس العمومية لأ بنائهم على أيدي مدرسين مسلمين مؤتمنين في دينهم.. ومن حق الأقلية ألا تمتص في الأكثرية أو تكره على تبني أساليب حياة غريبة ومناقضة لمعتقداتها الدينية.

و بالرغم من أن طبيعة الاسلام لا تسمح لنفسها بالتجزئة أو حصر التعاليم الاسلامية في جزء من الحياة بل تؤثر وتوجه كل مجالات الحياة غير أن بعض الجاليات الاسلامية تجد نفسها اليوم في موضع لم يسبق له مثيل كأقلية دينية. ان مشكلة كيفية التأقلم في الوضع الجديد كأقلية دينية وتبعاتها على الممارسات الدينية عبارة عن مشكلة شرعية ولكن ضمان حقوقهم الاساسية هي مشكلة اجتماعية وسياسية للمجتمعات التي يعيشون بها. الأولى مشكلة للمسلمين وعلى الأمة ايجاد حل لها ولكن الثانية على الرأى العالمي ان يفكر فيها. ولكنني أعتقد أنه سوف لا يكون من الصعب على الاقليات المسلمة أن تلائم نفسها مع وضعها الجديد وذلك لما للاسلام من موقف متسامح تجاه أيدلوجية الآخرين ونظمهم الثقافية.

ان من واجبات الاقليات أن يكون ولاؤهم للدولة وأن يكونوا مواطنين صالحين يحترمون قوانينها، ويجب الا يستغلوا أو يحتكروا أو يعتدوا على حقوق الآخرين، ويجب أن لا يظهروا أى علامة احتقار لشعائر وثقافة الآخرين وان يكون ولاؤهم لدولتهم ولا يشكلون طابوراً خامساً لاي قوة خارجية تبحث عن الامتيازات أو الاساءة للدولة.

ولكن بعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية دخلت الجيوش البريطانية أرتيريا وأخرجت الايطاليين.. وأصبحت منطقة حماية للأمم المتحدة تحت الادارة البريطانية وخرجت هذه القوات في عام ١٩٥٢م، وأصبحت هذه المنطقة ولاية فدرالية مع أثيوبيا حسب قرار اتخذته الامم المتحدة ضد رغبة الشعب الارتيرى الذي يطمح للاستقلال.

ولقد اعطي لأرتيريا وضع ولاية فدرالية لها برلمانها وعلمها وشعارها وقوات أمنها للأمن الداخلي ولكن بعد مغادرة الجيوش البريطانية احتلت القوات الاثيوبية المدن الرئيسية والمواقع الاستراتيجية. وفي عام ١٩٥٨ أنزل العلم الارتيرى وحل البرلمان الارتيرى في ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ وضمتها حكومة أثيوبيا بالقوة وأعلنت أن ارتيريا مقاطعة أثيوبية. ولقد وجد الارتيريون أنفسهم يجبرون على العمل المسلح من أجل الحرية ضد أثيوبيا ومن يساندها من قراصنة أجانب.

ان فقرات المواد ٢٣ ــ ٣٠ من القانون الهندي تقدم الكثير لضمان حماية الاقليات. ففي المادة (٢٥) تنص على الحرية المتساوية لحرية الاعتقاد وممارسة ونشر الدين وفي المادة (٢٦) تضمن انشاء المؤسسات الدينية والخيرية والمادة (٣٠) تعطي كل الاقليات الدينية واللغوية الحق في انشاء وادارة التعليم الذي يرغبون فيه ومن المسلم به الا يستطيع أى مسلم أن يطلب أكثر من هذه الضمانات القانونية ان نفذت حقيقة.

وعلى الرغم من ادعاء الحكومة الهندية أن الجالية المسلمة في الهند تعامل معاملة عادلة الا ان الدليل يقوم على عكس ذلك. فتدخل الحكومة الهندية في المؤسسات التعليمية الدينية مثل جامعة عليكرة الاسلامية كما توضحه قضية عزيز ضد الاتحاد المشهورة وانتشار العنف الجماعي ضد المسلمين العزل الذين أصبحوا كبش الفداء لكل ما يحصل من أزمات دونما حماية من الدول العلمانية لهو خير برهان على عدم صدق هذا الادعاء.

اما وضع المسلمين في بلغاريا واليونان أو البانيا فتلك قصة أخرى لاساءة الانسان لأخيه الانسان جسميا وعاطفيا. فالبوماك من مسلمي بلغاريا يقاسون من الحكومة الشيوعية هنالك. أما البانيا فقد تكون أسوأ مكان لأى مجموعة دينية في العالم. وفي اليونان يلاقى المسلمون عنتاً من حكومتهم وتعتبرهم من الاتراك مع الرغم من كونهم مواطنين يونان. أما مسلمو غرب تركيا فلا يتمتعون بحقوق الانسان الأساسية كمواطنين في اليونان.

إن كل هذه الواجبات وأكثر سوف لا تكون متعارضة مع تعاليم الاسلام ــ كما بيّنا ــ بل الحقيقة أن الاسلام يشجع على احترام ثقافة وأديان الآخرين.

و بهذه الخلفية دعنا ندرس حقيقة بعض الأقليات المسلمة حول العالم. فعلى سبيل المثال المسلمون في الاتحاد السوفيتي حقوقهم الوحيدة هي اللغة (مكتوبة بالاحرف الروسية حتى تنقطع صلة الاجيال الشابة عن تراثهم!) و بعض الطقوس الدينية. ان هدم وتقويض المساجد والمدارس الدينية والأوقاف و بقية التراث الثقافي الاسلامي لعلامة لتسامح حكومة الاتحاد السوفيتي. ان التحويل الجماعي للسكان المسلمين من أراضيهم وغرس البيض السوفييت داخل الجمهوريات المسلمة لخطة للسيطرة وهدم الصلات الاسلامية بين الناس وفي الوقت الذي يحرم نشر التعاليم الدينية تساند الدولة نشر الافكار الالحادية. ان الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للجمهوريات الاسلامية تختلف كلياً عن بقية الاتحاد السوفيتي بالرغم من أن هذه الجمهوريات أكثرها ثراء في الموارد الطبيعية وأكثرها استغلالا. ان عملية التصنيع القائمة الآن تحط من قدر المسلمين فلا يسمح لهم إلا بالاعمال اليدو ية فحسب.

ان مسلمي المورو في الفلبين يواجهون ابادة جماعية على يدي الحكومة هناك، لأنهم يطالبون بحق استقلال الذاتية الاسلامية.. ان كل وسائل القمع والاستغلال والتدخل غير القانونية واضحة في حياة شعب المورو المسلم الذي يعاني من تأخر في التعليم والأجور والاهمال كجزء من الشعب الفلبيني بينما امكانيات أرضه عظيمة.

وفي برما حيث يمثل المسلمون حوالى ١٠٪ (٢ر٨ مليون نسمة) من اجمالي السكان. حرم المسلمون من الحج منذ حكومة ني وى و يعاني مسلمو أركان العديد من المشاكل منها محدودية التنقل داخل البلاد سواء بترخيص أو الابعاد الجبري من الاراضي أو اعمال العنف أو اغتصاب النساء. انه من الصعب التكهن الى اى مدى توافق الدولة على هذه الاعمال، ولكن الحقيقة الثابتة هي أن مسلمي أركان يقاسون الأمرين من ذلك وأنهم بدأوا يغادرون برما بالآلاف هاربين من الجحيم ليموتوا في مخيمات الحدود من الأمراض والجوع.

وحالة المسلمين في ارتيريا مثل آخر يوضح ماتتحمله الأقليات من استعمار أرضها واستعباد أهلها والابادة الجماعية على أيدي الحكومة الاثيوبية التي يساندها الاتحاد السوفيتي بالسلاح والخطط. وأرتيريا هذه كانت مستعمرة ايطالية من ١٨٩٠ ــ ١٩٤١م

ليس ثمة حاجة لاعطاء المزيد من الأمثلة فالصورة قاتمة وحزينة ولكن علينا أن نسأل أنفسنا كيف يمكننا أن نغير من وضع هذه الجموع المستضعفة. لسوء الحظ سيواجهنا العديد من العقبات أولها: النفاق السياسي في عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وثانيها: من يقرر مايواجه الاقليات من مصائب، وثالثها: كيف تعرض الاقليات مصائبها، ورابعها: العوامل السياسية فيما يختص بمشاكل الانفصال أو نوع تحديد الاستقلال مع الدول المعنية، وخامسها: استغلال القوى العظمى الاقليات العرقية والدينية لتوسيع سيطرتها على مناطق معينة.

ان جمعيات حقوق الانسان والمهتمين بهذه الامور عليهم أمانة اخلاقية بالتصدي ضد تلك الدول التي تستخدم سياسات غير عادلة والتي لا تحمي أقليتها و باستغلال هذه النقاط في الدعاية ضدها فان مثل هذه الدعاية لا يمكن أن تفسر لنوع من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة. ويجب الا تميز جمعيات حقوق الانسان في طريقة عرض مشاكل الاقليات فنراها تصدر شجباً قوياً عند الاساءة ليهودي واحد. في حين تلجأ للتغطية الاعلامية والصمت أو الاستنكار الضعيف لملايين المستضعفين في العالم.

فعادة كلما ازداد البلاء كلما كانت معرفتنا به أقل وتلك مشكلة جادة لأنها معالم مؤامرة الصمت والاهمال والتمييز غير القانوني أو الاخلاقي ويجب ان ينظر الى الأمور من وجهة نظر المظلومين لأن العديد من الجرائم حدثت باسم الاشتراكية والتحدث والاصلاح والمؤسف أن أولئك الذين كان يتوقع منهم ان يثوروا ضد سوء معاملة الانسان نجدهم يغضبون من الضحايا بدعوى انهم متعصبون ونمطيون ومتأخرون.. أي أنهم نصبوا من أنفسهم قضاة فيما يجب أن يختار الناس بدلا من اعطائهم الحرية في الاختيار، اذ أنها حياتهم وعليهم أن يعيشوها كيفما يريدون، ان مثل هؤلاء القضاة لا يختلفون عن الجلادين.. ومما يؤسف له أن معظم الجمعيات الدولية لاتعطي الأقليات الفرصة لشرح قضاياهم بأنفسهم بدلا من أن يقدمها غيرهم أمام العالم، لذا فانه في حالات كثيرة تواجه الاقليات المستضعفة العذاب دون ان يدري العالم عنهم شيئا، كما أن الدول المسيئة في العادة تستخدم أفراداً مأجورين من هذه الاقليات لاعطاء صورة زاهية وخادعة عن وضع الاقليات أمام المحافل الدولية.

ان الاخلاق السياسية الحديثة ذات نزعة نفعية و بذلك فانه في العديد من الحالات تصم أكثر الدولة آذانها أمام عذاب الاقليات المستضعفه طالما كانت على علاقة جيدة مع الدول الظالمة كما أنه في نهاية التحليل نجد ان عذاب الاقليات ذو بال فحسب حينما يكون ذا فائدة للدولة.. ان هذا الموقف في كثير من الاحيان يؤكد لبعض الدول أن لها الحرية المطلقة في اهانة وتعذيب مواطنيها دون اعتراض من العالم. وهذا يقود الى حالة من التبادلية في تعذيب الاقليات على وزن (ان لم تعترض على اساءاتي فانني لن اعترض على اساءاتك) وفي العديد من الحالات تستغل القوى العظمى أوضاع الاقليات كوسيلة للتدخل في سياسة الدول الضعيفة.

ومع هذه المشاكل التي يجب ان تؤخذ في الحسبان فانه يجب علينا أن نبحث عن وسائل وطرق تساعدنا على تحسين نوعية الحياة لهؤلاء الاقليات.. وانني أشعر بأن بعض التعاون بين الاديان سيساعد في هذا المجال. كما أن أى عون للاقليات يجب أن يستهدف تحسين أحوال الاقليات لا تسويأها. لذا فان المجابهة القوية أحيانا قد تؤدي الى نتائج عكسية. ولو أردنا حقيقة مساعدتها فانه يجب ان نوجد لكل حالة حلا مستقلا.

وفي الختام لابد أن نتذكر ان مايكون نقاشاً بالنسبة لنا هو واقع وحقيقة بالنسبة للضحايا لذا فانها مسؤولية أخلاقية أن نعمل شيئا لتخفيف آلامهم وتحسين احوالهم والله من وراء القصد والسلام.